يا صاحبَ القُبَّةِ البَيضاءِ

يا صاحبَ القُبَّةِ البَيضاءِ في النَّجَـفِ
مَن زارَ قَبرُكَ واسْتَشفى لَدَيكَ شُفِي

زوروا أَبا الحَسَنِ الهادي لَعَلَّكُـــمُ
تُحظَون بالأجرِ والإقبالِ والزُّلَف

زوروا لِمَن تُسْمَعُ النَّجوى لَديهِ فَمَنْ
يَزرهُ بالقَبرِ مَلهوفاً لَديهِ كُفِـــي

إذا وَصَلْ فَاحْرِمْ قَبْلَ تَدْخُلَهُ
مُلَبِّيـاً وإسْعَ سَعْياً حَولَهُ وطُـفِ

حَتَّى إذا طِفْـــتَ سَبْعاً حَولَ قُبَّتِهِ
تأَمَّـلْ البابَ تلْقى وَجْهَهُ فَقِـــفِ

وقُل سَلامٌ من الله الســـلامِ على
أَهـلِ السلامِ وَأهلِ العلمِ والشـرَفِ

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير
قسم الشؤون العلمية

No.: الرقم: ب ت/ ٨١٦٥
Date التاريخ: ٢٠/ ٧/ ٢٠٢٥

ديوان الوقف الشيعي/ دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة القبة البيضاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

اشارة الى كتابكم المرقم ١٣٧٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٩، والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٤/ ٣٠٠٨ في ٢٠٢٤/٣/١٩، والمتضمن استحداث مجلتكم التي تصدر عن دائرتكم المذكوره اعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا اعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

...مع وافر التقدير

أ.د. لبنى خميس مهدي
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠٢٥/ ٧ /١٧

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية/ شعبة التأليف والترجمة و النشر.... مع الاوليات
- الصادرة

مهند ابراهيم
١٥/ تموز

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة القبة البيضاء مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٨)
السنة الثالثة صفر الخير ١٤٤٦هـ آب ٢٠٢٥م
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

المشرف العام
عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ . د . سامي حمود الحاج جاسم
التخصص/تاريخ إسلامي
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية
مدير التحرير
حسين علي محمّد حسن
التخصص/لغة عربية وآدابها
دائرة البحوث والدراسات/ديوان الوقف الشيعي
هيأة التحرير
أ . د . علي عبد كنو
التخصص / علوم قرءان /تفسير
جامعة ديالى / كلية العلوم الإسلامية
أ . د . علي عطية شرقي
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد
أ . م . د . عقيل عباس الريكان
التخصص/ علوم قرءان تفسير
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية
أ . م . د.أحمد عبد خضير
التخصص/ فلسفة
الجامعة المستنصرية / كلية الآداب
م.د. نوزاد صفر بخش
التخصص/ أصول الدين
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية
أ.م . د . طارق عودة مري
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية
هيأة التحرير من خارج العراق
أ . د . مها خير بك ناصر
الجامعة اللبنانية / لبنان/لغة عربية..لغة
أ . د . محمّد خاقاني
جامعة اصفهان / إيران / لغة عربية..لغة
أ . د . خولة خمري
جامعة محمّد الشريف / الجزائر /حضارة وآديان..أديان
أ . د . نور الدين أبو لحية
جامعة باتنة / كلية العلوم الإسلامية / الجزائر
علوم قرءان/ تفسير

التدقيق اللغوي
أ . م . د . علي عبدالوهاب عباس
التخصص / اللغة والنحو
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية
الترجمة
أ . م . د . رافد سامي مجيد
التخصص/ لغة إنكليزية
جامعة الإمام الصادق(عليه السلام)كلية الآداب

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٨)
السنة الثالثة صفر الخير ١٤٤٦هـ آب ٢٠٢٥م
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العنوان الموقعي
مجلة القبة البيضاء
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات

الاتصالات

مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١

الرقم المعياري الدولي
ISSN3005_5830

رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٧)
لسنة ٢٠٢٣

البريد الالكتروني
إيميل
off_research@sed.gov.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

الرقم المعياري الدولي
(3005-5830)

دليل المؤلف.....

١–إن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– إن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربية . ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word ٢٠٠٧ او ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزَّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجِدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصغية APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين الف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢). أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام التلقائي (تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل.

١٦–دمج مصادر البحث وهوامشه في عنوان واحد يكون في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الاستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) الف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث على العنوان الآتي: (بغداد – شارع فلسطين المركز الوطني لعلوم القرآن)

أو البريد الألكتروني: (off_research@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في الحساب المصرفي العائد إلى الدائرة.

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة انسانية اجتماعية فصلية تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي
محتوى العدد (٨) صفر الخير ١٤٤٦هـ آب ٢٠٢٥م المجلد التاسع

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	هشام بن الحكم سيرة شخصية ومسيرة علمية	الباحث:خالد جلوب جبر أ. د. محمد جواد كاظم حمزة	٨
٢	أثر استخدام الخرائط الذهنية في تنمية التفكير التحليلي في مادة الرياضيات لدى طلاب الصف الرابع العلمي	م.د. رياض زاير قاسم م.م. يوسف حسين محمد	٢٤
٣	Exploring Facebook as a Tool for Learning English and the Intellectual Challenges Among University Students»	Asst. Lect. Eythar Riyad Abdullah	٣٨
٤	صورة الرجل في الامثال الشعبية العراقية	م.م. جمان عدنان حسين	٥٦
٥	اصحاب الحرف والمهن قبل الاسلام	م.م. حسن عادل كامل الخولاني	٧٠
٦	تعزيز الترابط الاخلاقي بين المعلم والتلميذ في ضوء سورة الحجرات والنصوص الروائية	الباحثة: م. م. خوله حيدر خسرو	٨٢
٧	البعد الاخلاقي للوفاء بالعهد في القرآن الكريم «بيعة الغدير أنموذجا»	م. م. رأفت حسن علي	٩٤
٨	مقدمة في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث–من الاستقلال الى نهاية الحرب الاهلية للدكتور هاشم صالح التكريتي (مقال مراجعة)	م. م. رواء حيدر صالح	١٠٨
٩	الأحاديث التي حكم عليها البخاري بأنها (أصح) في كتابه الجامع الصحيح «جمع ودراسة تحليلية»	أ.م. د. مثنى حميد عبد الستار	١١٦
١٠	واقع استخدام الذكاء الاصطناعي في تصميم بيئات التعلم الافتراضي لتدريس مادة العلوم في المرحلة الابتدائية في العراق	م.م. زينب حسين علي	١٣٤
١١	تفسير القرآن بالقرآن ما بين الشيعة والسنة دراسة موازنة بين العلامة الطباطبائي والشنقيطي	م.م. زينب علي رحيم عزيز الزبيدي	١٥٤
١٢	أثر استراتيجية الاستقصاء في تحصيل طالبات الصف الرابع العلمي في مادة قواعد اللغة العربية وميولهن نحو المادة	م.م. زينب هادي شريم	١٧٤
١٣	الاستدلال في كتاب الزاهر في معاني كلمات الناسلأبي بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ)	م.م. ياسمين عدنان نعمة	١٩٠
١٤	أزمة السلطة وآثارها في ثقافة الفرد العراقي المعاصر «دراسة ثقافية»	م.د. وسام فايز هاشم	٢٠٨
١٥	مذاهب علماء الأصول فيما تلقته الأمة من الأخبار الضعاف بالقبول	م.م. عبد القادر ناجي علي	٢٢٢
١٦	الأبعاد الحضارية في فكر السيد الشهيد محمد باقر الصدر	م.م. علي تحسين السعدي	٢٤٠
١٧	الحلول المبتكرة لمعالجة المشاكل التعليمية في المناطق المتأثرة بالنزاعات	م.م. علي سليم خويخ	٢٥٤
١٨	مظاهر الحياة اليومية للمجتمع في جنوب افريقيا	م.م. قمر حاتم محمد طه	٢٧٠
١٩	الهوية الرقمية وعلاقتها بالتكيف الاجتماعي لدى طلبة الجامعة	م.م. محمد احمد زعال	٢٨٤
٢٠	استخدام دليل الراحة (TCCI) لتقييم المناخ السياحي دراسة مقارنة بين محافظتي السليمانية والبصرة	م.د. صباح باجي ديوان	٣١٠
٢١	كِتَابُ الوُصْلَةِ فِي مَسْأَلَةِ القِبْلَةِ لِعَبْدِ البَاسِطِ بْنِ خَلِيلٍ الحَنَفِيِّ	م.م. محمد صلاح عبد الحميد	٣٢٦
٢٢	موقف دانيل دينيت من آراء المستشرقين حول الجزية في الاسلام	م.م. محمود محمد حسين	٣٤٠
٢٣	التباين المكاني للتلوث الضوضائي في ناحية واسط	م.م. مهدي هليل جاسم	٣٥٤
٢٤	أثر نتائج صلح الامام الحسن (عليه السلام) في تطور الفقه السياسي الاسلامي	الباحث: مقداد كاظم عباس أ.د. مسلم كاظم عيدان	٣٦٨

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٨)
السنة الثالثة صفر الخير ١٤٤٦هـ آب ٢٠٢٥م

أزمة السلطة وآثارها في ثقافة الفرد العراقي المعاصر
«دراسة ثقافية»

م.د. وسام فايز هاشم الموسوي
كلية الامام الكاظم (عليه السلام) للعلوم الإسلامية الجامعة أقسام ميسان

المستخلص:
شهد العراق منذ عام ٢٠٠٣م، إعادة تأسيس هيكلية الدولة التي تشكّلت في العام ١٩٢١م، على وفق مفاهيم وأنموذج أُريد له القيام بتحوّلات جذرية في بنية المجتمع وإعادة هيكلية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومن الطبيعي أن تقترن وتؤطَّر تلك العملية بمفهوم التنمية الشاملة، إذ إنّ الدولة العراقية منذ بداية تشكيلها بصورة عامة والحياة السياسية التي شهدتها بصورة خاصة بقيت بحاجة الى تنمية حقيقية تتجاوز حالة الركود والتسلط والجمود وتنامي مؤشرات ارتفاع حدة أزمات التنمية السياسية وانعكاس تداعياتها على الأبعاد المجتمعية كافة، لذا اعتمد الباحث في دراسته منهج التحليل النظمي الذي يسعى لدراسة الظاهرة وتحليل وتحديد الاطار العام لها، وتمّ تقسيم البحث على محورين، تضمّن الأول الأزمات التي مرّت بها السلطة في العراق وتم تقسيمه الى: (المفاهيم المدجّنة، العقد المرير بعد الاحتلال، انعكاس القيم الاجتماعية على السلوك السياسي) ، وتضمن المحور الثاني: أساليب تأثّر ثقافة الفرد العراقي المعاصر بالسلطة, وتم تقسيمه الى: (ضعف المواطنة، أزمة المثقف والسلطة، استلاب الانسان العراقي).

الكلمات المفتاحية: التحليل النظمي، الظاهرة، الاطار، الأزمات،المفاهيم المدجّنة، العقد المرير.

Abstract
Since 2003, Iraq has witnessed the re-establishment of the state structure that was formed in 1921, according to concepts and a model intended to carry out radical transformations in the structure of society and restructure the political, economic and social system. It is natural that this process is linked to the concept of comprehensive development, as the Iraqi state, since its formation in general and the political life it witnessed in particular, has remained in need of real development that transcends the state of stagnation, authoritarianism and inertia and the growing indicators of the severity of political development crises and the reflection of their repercussions on all societal dimensions. Therefore, the researcher adopted in his study the systematic analysis approach that seeks to study the phenomenon, analyze and define its general framework. The research was divided into two axes. The first included the crises that the authority in Iraq went through and was divided into (domesticated concepts, the bitter decade after the occupation, the reflection of social values on political behavior). The second axis included the methods of influencing the culture of the contemporary Iraqi individual by authority and was divided into (weak citizenship, the crisis of the intellectual and authority, the alienation of the Iraqi person

Keywords: systems analysis, phenomenon, framework, crises, domesticated concepts, bitter decade..

المحور الأول : الأزمات التي مرت بها السلطة في العراق وتنقسم الى :

١ – المفاهيم المدجّنة

إنّ من بين أكثر الامور غموضاً واضطراباً فيما يخص العمل السياسي العراقي ومفاهيمه السياسية ، هو فقدان القدرة على الوصول إلى مقاربة حقيقية فيما يتعلق بالمصطلحات السياسية المستعملة في العملية السياسية. وهذا العنصر من أكثر العناصر اختلافاً وضبابية. وهو ما أدّى إلى هذه الدرجة المؤسفة من التشظي، وصولاً إلى التقاتل في أحيان أخرى، وتكمن المشكلة الأساسية في أننا كعراقيين وكأمة لم ندع لأنفسنا مجالاً رحباً وتفكيراً هادئاً ورويّة في فهم المفاهيم التي تعيننا على تقارب الآراء، والقبول المجمع حوله المفاهيم، والبدائل الكافية والمالكة للأدوات التي تساعدنا جميعاً على الحوار وقبول الآخر ومصالحه، وتفضيل المنطق على التعصب، والتحزب للجهة أو المذهب أو القومية . والأمثلة المرتبطة بالحالة العراقية والمجتمع العراقي كثيرة نقول في واحد منها فقط من بين الكم الهائل المتواجد في الساحة السياسية العراقية الحالية, فقد نادى شيعة العراق بعد الاحتلال والسيطرة على الحكم بإقامة النظام الفدرالي الذي فرضوه بدعم من الإدارة الكردية، على الدستور العراقي على أمل قيام فدرالية الفرات الأوسط والجنوب ذات الغالبية الشيعية، ليكون في محصلة الأمر، إقليماً شبيهاً وبدرجة كبيرة بإقليم كردستان العراق. وبعد أن عارضها العرب السنة بشدة وحماسة، وبعض من العرب الشيعة كعملية الاستفتاء التي أجريت في محافظة البصرة ولم تحظ بالقبول من قبل أبنائها ومن ثَمّ فشلها وعكس هذا الأمر مقدار الاختلاف بين الشعب والطبقة السياسية. كما أنّ الحالة السياسية والوضع المفاهيمي قد انقلب رأساً على عقب تماماً، وأصبح معارضو تلك الأطروحات هم أنفسهم المتشبثين والمتمسكين بها. وتحوّل الفهم والشعور تجاه مفهوم الفدرالية من حالة خيانة وتجزئة للأمة إلى حالة الخلاص وحلّاً لكثير من مشاكل العراق والعراقيين بنظرهم. وإنّ الفدرالية أصبحت – من وجهة النظر هذه– هي الحل الأخير لمشاكلهم وأزماتهم بعد أن كانت كفراً وخيانة لوحدة الوطن. وهذا الخلط الكبير وهذه الازدواجية في التعاطي مع المفاهيم ، أصبحت المشاكل مركبة، ويبدو أن مبدأ الشك أصبح بين الفرقاء هو القاعدة في التعامل السياسي، ولم يتركوا فرصاً للنيّات الحسنة أن تأخذ دورها، وهذا ولّد انعداما للثقة بين الجماعات التي تتصدر الطوائف والقوميات، وأسهم في ازدياد الهوّة بينهم وبين إيجاد الحلول الاستراتيجية لبناء دولة ذات مجتمع متماسك توحده المصالح والمصير المشترك . في هذه الأجواء وهذا التخبط في التعامل مع المفاهيم ومقررات الدستور وتغير المواقف إزاءها أصبح من الصعب وصف معالم السلطة في العراق، وتحديد مكوّناتها. فهل هي قوّة ارغام مادية، أم أنّ الارغام المادّي هو عنصر من عناصر السلطة بحيث يمكن القول بأن لا وجود للسلطة دون قوة الإرغام هذه(١)، وهنا يثار التساؤل حول معنى شرعية السلطة ومشروعيتها ، علماً أننا ندرك جميعاً أنّ النظام البرلماني قام أساساً على « سيادة البرلمان» ، ولم يكن الأمر كذلك في العراق الملكي مثلاً. فكان مجلس النواب أضعف من أن يقف أمام سلطة «تنفيذية» تتمتّع بصلاحيات غير محدودة. اضافة الى ذلك فإن الحديث عن أساس العدالة الديمقراطية ، هو الآخر لا يدخل ضمن صراع المفاهيم على الساحة العراقية، فقد أضافت الجمهورية الثانية الفرنسية في الفقرة الرابعة من ديباجة دستور ٤ تشرين الثاني / اكتوبر ١٨٤٨م شعار « الإخاء» الى جانب شعار « الحرية» و «المساواة» اللذين أعلنتهما ثورة ١٧٨٩م الفرنسية. وفي فكرة الإخاء يمكن أن تكمن العدالة الديمقراطية، حيث تترجم بواجب الإخاء أو واجب التضامن الاجتماعي. فالعدالة، ونقول العدالة الاجتماعية تفرض على المواطن واجب « الإخاء» أو واجب « التضامن»(٢) . وهل هناك بلد على وجه الأرض أكثر حاجة لمثل هذه المفاهيم من العراق؟!

ومن الأمور الأخرى التي وجب الكشف عنها ونقاشها، هو ظهور بعض المفاهيم الجديدة، أو بصورة أكثر دقة تفاسير جديدة لمفاهيم ثابتة، منها مثلاً المفهوم الجديد للوطنية, بحيث أصبح الشعب العراقي لا يعرف من هو الوطني الملتزم، ومن هو الخائن، ومن هو العميل، وما هي معايير الوطنية وماهي معايير الخيانة الوطنية، واختلط الحابل بالنابل فيما يخص تحديد الهوية الوطنية وكيفية تحديد توجّه وانجاز العمل الوطني في الدولة, وضاعت الهوية الوطنية العراقية بين الأمة العراقية والأمة العربية(٣). ومع اختلاف الولاءات العابرة للحدود، وتحت مبررات متعددة كالدين والقومية وما شابه، حتى أصبح المجتمع العراقي مشتتاً بين ثوابت ومعطيات فكرة الدولة الحديثة، واتجاهات وأيدولوجيات تتعارض

أحيانا ولا تخدم المصالح العليا للدولة العراقية التي يصبو لها الشعب. أما المشاركة والشراكة، فهما أمران مختلفات على العكس مما هو قائم في العملية السياسية العراقية، فالأولى تعني الإسهام الذي يختلف حجماً ووزناً وتأثيراً، وبين الشراكة التي تضمن حصصاً ومكانة معينة لا يمكن التلاعب فيها، فضلا عن مفاهيم كثيرة أخرى، غير مفهومة بدقة كمفهوم الأغلبية، والذي يختلف بعض الشيء عن معنى الأكثرية. والفرق هنا بين الكثرة بمعناها البسيط والغلبة التي تقوم على الاستيلاء والقهر في بعض الحالات وتوفر الإمكانات، وهنا تثار التساؤلات الكثيرة التي تواجه العملية السياسية في العراق، خاصة عندما يأتي الحديث عن التفاوض على حقوق ومستحقات تلك الجماعات المكونة للمجتمع العراقي.

وأكثر ما يخيفنا هو وصول الحالة الاجتماعية للشعب العراقي الى درجة الوهم السياسي في فهمهم وتفاعلهم مع العملية السياسية القائمة، دون امتلاك القدرة على التمييز بين تلك الحالات المتداخلة الى حدٍ كبير. وفيما يخص حالة الوهم السياسي هذه، يقول الأديب الألماني غوته « لا أحد أكثر استبعاداً من الذين يعتقدون خطأً أنهم أحرار». يضاف الى ما تقدم من مفاهيم وخصال الانسان العراقي وصفات وعيه السياسي، وحالة التطرف في المزاج السياسي أيضاً، ونعني هنا مضاعفة الجهد في الوقت نفسه الذي ينسى فيه الهدف الأساس، وهنا يمكننا الإشارة الى القول « بأنَّ المتطرف هو الشخص الذي لا يمكنه تغيير عقله، ولا يرضى بتغيير موضوعه أيضاً»(٤)، وهي النقطة المركزية في عقم العمل السياسي الذي يقوم أساساً على الأخذ والعطاء، والشدّة واللين، والمرونة...الخ. وهذا ينطبق بصورة كاملة على الوضع العراقي, فلا يوجد قرار سياسي، أو موقف مهم، أو إجراء حيوي يصدر عن قوة سياسية عراقية إلا بناء على توجيه أو موافقة أو دعم خارجي بنسبة لا تقل عن ٩٠٪ ، رغم كل آليات وأدوات العمل الديمقراطي التي كفلها الدستور العراقي، ورغم ان احتلال العراق جرى في اطار « قانون تحرير العراق» الذي صدر في الولايات المتحدة عام ١٩٩٨ (٥) .

٢– العقد المرير بعد الاحتلال

بعد مضي عقد من الزمان على الاحتلال، خرج علينا حينها بعض الذين شجعوا وساهموا به ، معلنين ندمهم على فعلتهم، بعد ما أدركوا عظم الجريمة، وحجم التدمير، وتهديد المصير للعراق وأهله، ولكنّهم مع ذلك الاعتراف، بقوا مختبئين وراء عباءة الوطنية والتزاماتها، وربما لا يجوز الندم على تلك المرحلة السوداء أو الانشغال بتفاصيلها، بقدر ما وجب السعي إلى اعادة البناء وتصحيح المسيرة الفاشلة، مع دخولنا العقد الثالث أمسى الندم مركبا مع استمرار الهدم والتدمير، وفقدان القدرة على الاصلاح والتغيير عبر هذه العملية السياسية التي وصفت بالفشل وشُخّص عجزها، والتي ارتبط موضوعها المنقوص شكلاً ونصاً وأداءً بالأزمة الوطنية العراقية ارتباطاً محكماً.. وبدت أمامنا أشبه بحزمةٍ من المشكلات السياسية، والالتباسات الوطنية، والانفعالات الإقليمية، والتدخلات الدولية.

ومن بين الوصفات المطلوبة لإعادة هيكلة الدولة، هو إعادة بناء الدستور الذي شكّل بوضعه الحالي العقدة البارزة التي كانت ولا تزال العقبة الكبرى في طرق التفاعل والتواصل وإذابة الهويات في هوية وطنية واحدة من جهة الحقوق والواجبات. وكان من بين تلك الوصفات ، محاولة جرّ القوى السياسية الرافضة لنتائج ما سمّي بالشرعية الانتخابية للحوار المقنّع لاستكمال بناء الدولة العراقية, على الرغم من أن البعض أراد اختزالها بنتائج تلك الشرعية الانتخابية التي سادها كثير من الشك حول تنفيذها وأهدافها وصدق تجربتها، مستندين في ذلك إلى دعوات استكمال بناء الدولة العراقية التي هدمها الاحتلال بالكامل مع مناصريه ممن ادّعوا انتمائهم الى العراق، الى جانب الدور المريب لبعض الدول الاقليمية .

فقد فتح الاحتلال الأميركي في العراق الأبواب مشرّعة أمام النزاعات السياسية الكامنة والظاهرة التي لبست ثوب الصراع الطائفي والعرقي المعبّر عن المصالح الاجتماعية والسياسية لمجاميع معينة باتجاه مجاميع أخرى ، كما أنّ الاجراءات السياسية المستعجلة التي اتخذتها قوات الاحتلال الأميركي بدءاً من تشكيل الحكومات العراقية التي

تنقصها الشرعية الوطنية، الى صياغة الدستور الدائم المستند الى القانون المؤقت لمرحلة الحكم الانتقالي في العراق ، الذي قاده الحاكم المدني سيّء الصيت «بول بريمر» في العراق ، ثم التصويت المتعجّل عليه، وتوّجت تلك الجهود بإجراءات الانتخابات العامة. وهذا الاستعجال أفضى الى تعميق الأزمات الموروثة التي تخص اضطراب الهوية الوطنية والانتماء الوطني وأشكال العلاقة مع قوى الاحتلال، الأمر الذي ولّد أزمة مستعصية ومتواصلة، وبأنفاس طائفية أو عرقية، ومن ثم اللجوء الى العنف المفرط وسيلة وحيدة في التعامل بين الأطراف تارة أو التوافق على مصالح ضيقة لرؤوس المشهد السياسي بمعزل عمّن يمثلونهم, كما وتميزت المرحلة الانتقالية التي مرّ بها العراق ، اضافة الى ما تقدم بغياب الكتلة الاجتماعية المثقفة .

ومن المشكلات الحقيقية في بناء الدولة العراقية الجديدة منذ المرحلة الانتقالية هي الفدرالية ووقوف البعض ضد هذه الصورة الاتحادية لبناء الدولة، على الرغم من أنّ» الباب الأول من المادة (١) من الدستور تشير إلى أن جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة، ذات سيادة كاملة ، نظام الحكم جمهوري نيابي برلماني، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق»(٦) . كما أن تأكيد الدستور العراقي على الطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي، لا يعني سيادة الديمقراطية السياسية المرتكزة على التداول السلمي للسلطة السياسية. كما أن ديمقراطية الطوائف المنظمة لسير العملية السياسية تتجلى في تقسيم المراكز الأساسية للدولة بين الأطراف الطائفية والعرقية المتنازعة، مع المشاركة الأميركية الثقيلة في الملفات الأمنية والسياسية والاقتصادية ، فضلاً عن مشاركة بعض دول الجوار الإقليمي في الأزمة العراقية .

وعلى الرغم مما تشهده الساحة العراقية من أحداث ، وما يعانيه العراقيون من مشكلات ، تبقى تساؤلات كثيرة على رأس الأولويات السياسية، والاقتصادية، والامنية. حيث يمثل تعداد السكان الذي لم يُجرَ منذ ٢٣ عاماً أحد مظاهر الشقاق على الساحة العراقية، وهو ما يفسر قرارات التأجيل المتكررة التي كان آخرها اجتماع مجلس الوزراء العراقي في بغداد رقم ٤٧ في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر(٧). علماً أنَّ أول تعداد للسكان في العراق جرى عام ١٩٣٤م، حيث بلغ العدد آنذاك ثلاثة ملايين نسمة، وأصبح سبعة ملايين عام ١٩٥٧م ، الذي كوّن أساساً لتحديد طبيعة التركيبة السكانية للعراق، وكذا الحال بالنسبة لوزارة المستعمرات البريطانية التي ترأسها رئيس الوزراء البريطاني السابق ونستون تشرشل، ووزعوا نفوس العراق دون وجود أي من الدلائل أو الأسانيد القانونية والإحصائية ، بأن تكون نفوس السنّة العرب لا تتجاوز الـ ٢٠٪ (٨) . والأكثر تعقيداً ، هو أن الأزمات العراقية تبدو وكأنها تمتلك درجة عالية جداً من القدرة على عدم الخضوع والاستسلام للحلول المقبولة منها وغير المقبولة، ومثال على ذلك أن مشكلة قيام إقليم كردستان للمحافظات الكردية الثلاث، والتمتع بالحكم الذاتي الواسع ، لم يؤدِّ الى حل الأزمة بالصورة المقنعة لجميع الأطراف . وتبقى مشكلة الصراع قائمة حول المناطق المختلف حولها، والتي اطلق عليها تسمية المناطق المتنازع عليها بموجب الدستور، تلك المناطق التي يطالب بها الجانب الكردي ، وعلى رأسها مدينة كركوك النفطية. فقد كان آخر احصاء سكاني شامل قد أجري عام ١٩٨٧م، بينما اجري تعداد عام ١٩٩٧م في ١٥ محافظة فقط، حيث كانت محافظات اقليم كردستان خارج سيطرة الحكومة. مستندين في ذلك الى نصوص الدستور العراقي الدائم، ومرتكزة على المادة (٥٨) من القانون الانتقالي المؤقت الذي صاغه الحاكم المدني . وثبتت بالدستور الدائم في مادته (١٤٠) الخاصة بالمناطق المتنازع عليها, وهو ما يقلق الأقليات الأخرى المتواجدة في تلك المناطق ، خوفاً على مستقبلها في ظل صراع الفيلة الكبار الذي يؤدي وكنتيجة طبيعية الى سحق الأعشاب الصغيرة (الدول) الموجودة تحتهما، ولذلك تبقى تلك التساؤلات محطّ انتباه ، وعلى درجة عالية من الأحقية في ظل وجود القوة بمكانة تفوق سلطان الدستور وتسمو على التزاماته.

ومن الأمور الأخرى التي يتوجب ذكرها في ظل هذه الأفكار ، هو ما جاء به على لسان برجينسكي ، رئيس مجلس الأمن القومي الأميركي السابق، وهو يقول إنّه على صعيد معضلة الاضطراب العالمي الجديد يشير إلى أنّ ما يصنعه بالإسلام المضطرب وهو يقصد هنا اضطراب الأوضاع الداخلية داخل البلدان الاسلامية ، يمثل تحدياً مربكاً لأميركا،

وبالأخص عندما يتعلق الأمر بالدكتاتورية والفساد وانعدام البنية العلمانية التي تأخذ في الاعتبار مختلف تجليات وأبعاد الخصوصية الدينية الاسلامية (٩)، وهو يدعونا الى الانتباه الى ما يجري في الوطن العربي بما يسمى بالربيع العربي وعلاقة ذلك بالتوجهات الأميركية في كيفية التعامل مع الوضع الجديد للمنطقة العربية على وجه العموم, وقد سبق ذلك ما جاء على لسان وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كونداليزا رايس، في طرحها لما سمّيَ في حينه الفوضى الخلّاقة التي مورست بحق العراق ومستقبله، وهو الهدم المستمر لبنى المجتمع العراقي ودولته، وعدم التوقف حتى وصول مرحلة التدمير الكامل . وقد صدقت مقولتهم بجعل العراق نموذجاً لباقي البلدان العربية والمنطقة العربية ، لا لكونه نظاماً ديمقراطياً مستقراً، وإنما لكونه النظام المتهدم من جميع نواحيه، بحيث يكون نموذجاً لباقي البلدان في المنطقة, وهذا فعلاً ما يحدث من نقل الفوضى والهدم وليس الديمقراطية والبناء. كما حدث للربيع العربي في ليبيا وسوريا. وقد صاغ بول ولفوويتز، عضو مجلس الأمن القومي الأميركي ورئيس البنك الدولي السابق، نظريته المسمّاة (نظرية الدومينو) وافترض فيها أن إسقاط نظام صدام حسين يعادل – من حيث الأهمية– سقوط جدار برلين، ولكن الأهداف مختلفة, وإن إرساء الديمقراطية في العراق سيعمل على نشر الديمقراطية في سائر بلدان الشرق الأوسط ، وهي عملية لن تكتمل من دون اعادة بناء مناهج التعليم وتغيير الخطاب الاعلامي المحرّض للعنف... وإلحاق مجتمعات الشرق الأوسط بالقيم العالمية التي نجهل المقاصد الحقيقية وراء هذه الطروحات المريبة.

٣– انعكاس القيم الاجتماعية على السلوك السياسي

إنّ الانشغال السياسي للمواطن العراقي المعاصر تأثر بالكثير من القيم الاجتماعية السائدة وخاصة بعد تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣م، ويمكن القول إن المواقف السياسية والاتجاهات والسلوك السياسي الذي يمارسه المواطن العراقي، لاسيما في العملية الانتخابية والتي تعد الصورة الأبرز في السلوك السياسي والمشاركة السياسية، نابعة من محددات القيم الاجتماعية التي تحدثنا عنها، وأبرز هذه الانعكاسات على السلوك السياسي للمواطن العراقي هي:

أولاً: انعكاس قيمة العصبية على السلوك السياسي للمواطن

للقيم العصبية (القرابة) ورابطة النسب في المجتمع العراقي دوراً واضحاً في مجال السلوك السياسي والسلوك الانتخابي، فالمرشحون غالباً ما يلجؤون الى أقاربهم وعشائرهم عند بدء الحملات الدعائية الانتخابية، فيقوم المرشح بزيارة ذويه لضمان أصواتهم ، بل ان بعضهم يجعل من بيوت ومنازل أقربائه وذويه مقراً ومنبراً للتثقيف الانتخابي له، وغالباً ما يقوم الاقارب بإسناده وبثّ الدعاية له ونشر ملصقاته لاسيما اذا كان المرشح جيداً ومقبولاً في وسط أقربائه وعشيرته(١٠)، فالأسرة والعشيرة تقف الى جانب مرشحها السياسي وتعمل على دعمه والتحشيد له في داخل العشيرة وخارجها من أجل جمع أكبر عدد من الأصوات لمرشحها الانتخابي وهذا يكشف كيف أنَّ نسق العصبية يؤثر في النسق السياسي والانتخابي، إذ لا تزال القرابة ورابطة الدم تؤدي دوراً واضحاً في مجال السلوك الانتخابي العراقي؛ إذ نجد الكثير من المرشحين بما فيهم حملة الشهادات والنخب المثقفة في مرحلة قبيل الانتخابات يذهبون الى دواوين ومجالس عشائرهم طلباً لدعمهم وتأييدهم لكونهم يعلمون أن العشيرة جزء أساسي من البنية والبيئة الاجتماعية العراقية وبإمكانها أن تدعم أفرادها المرشحين، ومن هنا فإنَّ المرشح بعد الولاء السياسي للحزب الذي ينتمي اليه نجده يعتمد على (أسرته وعشيرته وذويه) لدعمه والوقوف الى جانبه والتثقيف والتحشيد له(١١) .

ثانياً: انعكاس القيم الذكورية والأبوية على السلوك السياسي للمواطن:

إن الأفراد في الأسرة يجدون أنفسهم مسؤولين أمام أبيهم في الكثير من القضايا التي تُملى عليهم، لذلك فأغلب الافكار والتوجهات السياسية لدى الزوجة والابناء تكون مشابهة لتوجهات الأب في الكثير من المجالات لاسيما إنْ كان الأب من النخب السياسية أو المثقفة، حيث أن الثقافة الذكورية والأبوية في المجتمع العراقي تؤدي دوراً مهماً في السلوك السياسي والثقافة السياسية العراقية(١٢). إنَّ الزوجة غالباً ما تكون تابعة للاتجاهات السياسية نفسها التي يتبناها الزوج ، لاسيما اذا كانت الزوجة ذات مستوى ثقافي وعلمي بسيط والزوج ذو مستوى أعلى أو من

النخبة المثقفة، فالزوجات غالباً ما يؤيدن ازواجهن في ميولهم السياسية ويدافعن عنهم ويحملن أفكارهم نفسها، فالقيم الذكورية تجعل من المرأة تابعة للرجل في الكثير من لقضايا الفكرية والثقافية بما فيها السلوك السياسي، وهذا الشيء ينطبق أيضاً على الثقافة الأبوية، فالأبناء دائماً يتأثرون بآبائهم وتوجهاتهم ويعتبرونهم قدوة لهم لاسيما اذا كان الأب من الشرائح المثقفة فيحاول الأبناء التسليم بثقافة والديهم لأنهم الأسوة والقوة في كل المواقف والقضايا وأنواع السلوك بما فيه السلوك السياسي(١٣)، أما في مجال السلوك الانتخابي والانتماء الحزبي، فإنَّ القيم الذكورية والأبوية تؤثر على المرأة والابناء داخل الاسرة الواحدة في مجال المشاركة السياسية، فالرجل عندما يؤيد أو ينتمي الى حزب سياسي معين فإننا غالباً نجد أن أفراد الأسرة يؤيدون نفس ذلك الحزب وذلك الاتجاه، وعندما يقوم رب الاسرة في ممارسة السلوك السياسي الانتخابي وينتخب قائمة سياسية معينة، نجد أيضاً غالباً ما يكون انتخاب افراد الأسرة للقائمة نفسها التي انتخبها الأب (١٤)، لذلك يمكن القول أن القيم الذكورية والأبوية لازالت تؤثر معالمها ليست فقط في تشكيل السلوك الاجتماعي والديني عند افراد الأسرة العراقية فحسب، بل حتى في تحديد سلوكها السياسي، فالمواقف والافكار والاتجاهات السياسية غالباً ما ينقلها الأب الى أفراد اسرته عبر عملية التنشئة والتثقيف.

ثالثاً: انعكاس قيمة الطاعة والولاء السياسي على السلوك السياسي للمواطن:

قبل تغيير النظام السياسي كان الولاء السياسي في المجتمع العراقي للسلطة والنظام السياسي الحاكم حاضراً لدى الكثير من أفراد المجتمع بسبب ثقافة الخوف التي زُرعت في قلوب الأفراد من جهة، والنتائج السيئة المتوقعة في حال عدم انتمائهم للحزب أو طاعتهم لذلك النظام السياسي من جهة اخرى ، لذلك فإن الولاء السياسي للنظام السياسي قبل ٢٠٠٣ م، كان في الأغلب لخوف الأفراد من بطش السلطة والفتك بهم بسبب وجود ثقافة سياسية أحادية الجانب تعتمدها السلطة (١٥) .

بعد تغيير النظام السياسي في عام ٢٠٠٣م، فقد وجدنا أنماطا سياسية لثقافة الولاء وهي نوع من انواع الخضوع والتبعية السياسية ومن أهمها(١٦) :

١- خضوع سياسي من قبل الأفراد للحزب أو الجماعة السياسية التي ينتمون إليها لأنها تمثل مصالحهم الآنية وأهدافهم النفعية ولا يمكنهم الخروج عن ذلك حتى وأن لم يكونوا مقتنعين تماما بأفكار أو توجهات هذا الحزب أو تلك الجماعة السياسية (أتباع وخضوع براغماتي).

٢- أعضاء الحزب أو الكتلة السياسية غالباً ما يكونوا خاضعين سياسياً لرؤساء وزعماء أحزابهم، وكتلهم السياسية، وهذه الحالة من ثقافة الخضوع نجد مظاهرها ليست في داخل أروقة الحزب وحسب، بل نجد ذلك حتى داخل قبة مجلس النواب، فمثلاً نجد اعضاء الكتلة البرلمانية يصوتون مع تصويت زعيمهم ورئيس كتلتهم ولا يمكن أن يختلفوا عنه إلا في حالات نادرة، وهنا نجد أيضاً أن ثقافة الخضوع السياسي لدى المرأة البرلمانية لرئيس الحزب أو زعيم الكتلة يتجلى بأعظم صورة في مجلس النواب، فأغلب البرلمانيات خاضعات لرؤساء كتلهن بسبب الثقافة الذكورية السائدة حتى في العمل السياسي ونادراً ما نجد أن تختلف امرأة برلمانية مع زعيم حزبها أو كتلتها لأن ذلك قد يؤدي الى الاستغناء عنها لاسيما اذا كانت البرلمانية وصلت الى مجلس النواب عن طريق (الكوتا) من خلال ترشيح الحزب لها وليس عن طريق الجمهور وقاعدتها الشعبية، فهذا يضعف موقفها بشكل كبير.

٣- إنَّ طبيعة الولاء السياسي الذي نلاحظه اليوم لا يتوقف على الأفراد المنتمين للأحزاب والكتل السياسية وينحصر بهم، بل أصبحت الوظائف والمناصب في الدولة تحتاج إلى ولاء سياسي, فمثلاً نجد أن طلب المواطنين للحصول على وظائف معينة يحتاج إلى تزكية من الحزب وأن تكون موالياً ومقرباً له أو بوساطة منه، لذلك إن أغلب الوظائف الجيدة والمناصب الرفيعة (المدنية والعسكرية) يتمتع أصحابها بالولاء السياسي للجماعة السياسية التي وضعته في هذا المكان، بل إن التغطية على المفسدين أصبح يتوقف على هذا الولاء والانتماء السياسي.

٤- هناك تعددية في الولاءات السياسية في المجتمع العراقي لوجود تعددية سياسية وحزبية، رغم أن الولاءات تنحصر

في الأغلب باتجاه أحزاب السلطة الحاكمة، وبما أن السلطة في المجتمع العراقي تتشكل عن طريق المحاصصة السياسية والحزبية، فالولاءات سوف تكون متعددة وفقاً لذلك، فمثلاً نجد أن الأحزاب التي تكون من حصتها وزارة معينة تقوم بتعيين الموالين لها والمقربين منها ضمن هذه الوزارة وليس وفق معيار الكفاءة والنزاهة والخبرة في التعيين الا ما ندر، لكون المعيار ينحصر بالوساطة والولاء السياسي للحزب والكتلة ومدى القرابة منها، فتعدد الولاءات السياسية من شانه أن يضعف احساس المواطن بانتمائه للبلد ويضعف الهوية الوطنية للمواطن العراقي.

٥- الولاء للزعيم السياسي ، فالكاريزما السياسية لبعض التيارات والزعامات السياسية حاضرة وفاعلة في المجتمع العراقي، فالكثير من افراد المجتمع تجد لهم ولاءات سياسية لشخصية الزعيم السياسي سواء كان ذلك زعيماً لاتجاه سياسي معين أو قائداً بارزاً لحزب أو كتلة سياسية معينة فنجد الأفراد معجبين به وبسلوكه وهذا ينعكس بدوره على سلوكهم السياسي، فالكثير من الأفراد نجدهم ينتخبون قوائم وكتل سياسية معينة لوجود زعيم سياسي فيها أو يترأسها أو لوجود تأييد لها من قبل ذلك الزعيم السياسي على الرغم من عدم معرفة أكثر اولئك الناخبين ببقية المرشحين الموجودين في داخل القائمة التي يترأسها أو يؤيدها ذلك الزعيم ، وإنما الولاء السياسي لشخصه هو الذي يجعل الناخب ينتخب تلك القائمة أو الكيان السياسي الذي تتمتع الشخصيات المرشحة فيه بتزكية من قبل القائد، غالباً ما تكون تلك الشخصيات المرشحة من نفس طائفته أو قوميته ويحملون اتجاهه السياسي نفسه, الأمر الذي يطمئن الناخبون لانتخابهم وفقاً لثقافتهم وولائهم لزعيمهم السياسي الذي يرون أنه لا يمكن أن يخطئ. ومما تقدم يمكن القول إنَّ نمط الولاء السياسي لم يتغير كثيراً بعد التغيير السياسي عن المرحلة ما قبل التغيير، وأن الذي حصل هو أن هناك انتقالة من نمط الولاء السياسي للنظام والحزب الواحد الى نمط الولاءات السياسية المتعددة في ظل التعددية الحزبية والسياسية فهناك تغير في الولاء الشكلي وفقاً لما تقتضيه المصالح والأهواء والمكاسب.

رابعاً: انعكاس المناطقية على السلوك السياسي للمواطن العراقي:

تعد المناطقية واحدة من مؤشرات السلوك السياسي للمواطن العراقي، فالمواطنون غالباً ما يلجأون الى انتخاب شخصيات ونخب سياسية من مناطقهم أو المجاورة لها، لا سيما اذا كان متلائماً مع الاتجاه السياسي للأفراد فيكون قبوله أكثر ودعمه أقوى، وهذا الانتخاب للمرشحين في المناطق نفسها التي يسكنها الناخب من (الأقضية والنواحي والقرى) يرجع الى أسباب عديدة أهمها(١٧): إنّ المرشحين من المناطق الجغرافية نفسها هم أكثر فائدة لمناطقهم وأهلهم، فبإمكان المرشحين أن يخدموا مناطقهم في مجال الخدمات والبناء والاعمار وجلب المشاريع وتوظيف العاطلين، وان المرشح الذي يفوز في الانتخابات والذي يحظى بدعم المجتمع المحلي له يمثل اختباراً للمرشح في كفاءته وخدمته لهم، فإذا اثبت جدارته وخدم المناطق التي ينتمي اليها فسوف يعاد ترشيحه وانتخابه مرة اخرى، والعكس صحيح ايضاً ، ففي حالة فشله فسوف لا يعاد تكرار انتخابه.

كما انّ المرشحين من المناطق نفسها هم معروفون بالنسبة للمواطنين في تلك المناطق ضمن ما يسمى (بالمعلومية الاجتماعية) فالناس يعرفونهم ويعرفون تاريخهم وعاشوا معهم في السراء والضراء، والمرشح ربما هو اعلم بمعاناتهم من غيرهم، وهم أعرف بمناطقهم واحتياجات اهلهم ومشكلاتهم التي يعانون منها, فالمرشحون من خارج مناطقهم لا يعلمون جيداً باحتياجات تلك المناطق فضلاً عن أنهم سوف لا يزورونها إلا نادراً, لذلك فالمناطقية تؤدي هي الأخرى دوراً في السلوك السياسي العراقي وانتخاب المرشحين، لأن افراد المجتمع يستشعرون أن ابن الحي أو المنطقة والمرتبط معهم برابط القرابة أو المنطقة هو الأولى بأصواتهم لاسيما اذا كان يتمتع بنوع من الكفاءة والنزاهة وملائماً للاتجاهات السياسية لأفراد المجتمع. إن السلوك السياسي الذي يمارسه أفراد المجتمع العراقي غالباً ما يكون خاضعاً وتابعاً لقيم اجتماعية وثقافات فراعية أو محددات اخرى اثرت عليه بشكل مباشر، فهناك الكثير من القيم الاجتماعية الاخرى التي لها تأثير على السلوك السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣م، منها قيمة (الصبر) ، اي تقبل عدد من الأفراد الصبر والاستسلام وطلب السلامة، والرضى بما هو موجود، اي عدم الاعتراض على الحكومة لكونها تمثل مصالح طائفة

معينة أو أنها تراعي بعض المتطلبات والحقوق التي كانت ممنوعة في النظام السابق أو خشية الفرد على مصالحه الآنية، وقيمة المشاركة (يد الله مع الجماعة) وهي صورة من احدى القيم التي انتشرت بعد عام ٢٠٠٣م، وتتلخص بأن الفرد يتبع الأكثرية في سلوكه السياسي، حتى وإن كان السلوك السياسي (للأكثرية) غير ناضج، فتتولد ثقافة سياسية تابعة لجمهور الأكثرية(١٨) .

المحور الثاني : تأثر ثقافة الفرد العراقي المعاصر بالسلطة وممارساتها، وتنقسم الى:

١– ضعف المواطنة

هناك جملة من الاسباب أدّت الى ضعف المواطنة، خاصة بعد ٢٠٠٣م، يمكن تلخيصها بالآتي:

١– من العوامل المؤثرة في البنية السياسية في الدولة والنظام السياسي هي تلك الانقسامات السياسية والولاءات الخارجية لكثير من الأحزاب ذات اللون الطائفي، وهذا التشظي السياسي داخل البنية السياسية للدولة أنعكس بشكل سلبي على أفراد المجتمع، ومن حينها بدأنا نرى مجتمعاً يتسم بتعددية سلبية، يقابل ويضاد بشكل من الأشكال المجتمع السياسي المدني، وهو المجتمع الذي يستدعي قيامه إضعاف الجوانب السلبية للتعددية المجتمعية، وبناء تعددية ايجابية تسهم في تأسيس دولة حديثة ونظام سياسي مدني (١٩)، فقد كان حل الدولة العراقية خطأً استراتيجياً دفع المواطن للاحتماء بهويات طائفية أو إثنية أو عشائرية أو مناطقية على حساب الهوية العراقية الوطنية، حتى بدأ البعض يعتقد إن هناك صعوبة في تحقيق المواطنة الحقيقية الفاعلة والايجابية في المجتمع بسبب تلك الانقسامات وانعكاساتها السياسية.

٢– كان للعامل الخارجي الاثر الكبير على المواطنة، اذ خلف الاحتلال الاميركي للعراق عام ٢٠٠٣، حالة من عدم الاستقرار، بالإضافة الى الدمار الذي لحق بالبنى التحتية ، فالمشروع الاميركي بنى على تهييج العواطف وعلى استثارة النعرات الطائفية لإلغاء المشروع الوطني، وتبنّي الاحتلال المشاريع الطائفية ويدفع لها ويدافع عنها مدعوماً بترسانة عسكرية هائلة، وبخزين مالي كبير، وبآلة اعلامية هائلة، فالاحتلال زاد المشهد العراقي تعقيداً حين شرعن للانقسام العمودي في المجتمع على أسس طائفية مذهبية ، فقد ساهم بشكل فعال في تغييب الهوية الوطنية بسبب الغاء المقومات الاساسية للدولة العراقية وفشله في تأسيس بنى حكومية جديدة متوازنة؛ إذ تمّ تكريس الانتماءات والولاءات العرقية والطائفية في جميع مفاصل الحكومة واجهزتها الامنية والتنفيذية, وهذا أدّى الى فشل الدولة في تأمين الحماية للمواطنين وسيادة التهميش والاقصاء والظلم وبالشكل الذي جعل الوضع السياسي المتأزم ان يتيح الفرصة لنموّ الهويات الفرعية على حساب الهويات الوطنية (٢٠) .

٣– فشل النظام السياسي في تحقيق اندماج اجتماعي بين مكونات المجتمع المختلفة ، وفشله في بناء هوية وطنية عراقية جامعة لكل مكونات المجتمع، والسبب في ذلك يرجع الى الخلل الذي رافق طبيعة تشكيل هذا النظام للسلطة السياسية، فانعدام التوازن بين مؤسسات الدولة من ناحية وبين مكونات المجتمع من ناحية اخرى لصالح الشخص الماسك بالسلطة، ادى في المحصلة الى ان يكون النظام بسلبياته هو الحاضن للدولة من ان تكون الدولة هي الحاضن للنظام، الامر الذي انعكس سلباً على التكوين الاجتماعي للمجتمع العراقي من جهة، وعلى قدرته في الاندماج والتكامل من جهة اخرى، ومن ثم عدم القدرة على تعبئة المجتمع في بناء الدولة والامة، مما عنى ان هناك خللاً في بناء المواطنة والهوية الوطنية، فظهور ازمات التغلغل والتوزيع والمشاركة والشرعية والاندماج والهوية اوجدت شرخاً عميقاً في جدار الهوية الوطنية، فبدلاً من ان يكون هناك ولاء واحد للدولة فحسب، اصبحت هناك ولاءات فرعية تنافس الولاء للدولة، وتعلو عليها احياناً وهو ما يعني فقدان الاندماج وفقدان حس الانتماء المشترك لهوية وطنية عراقية(٢١) .

٤– أفضى انهيار النظام السياسي في العراق الى بروز القوى الاجتماعية والسياسية والدينية التي كان لكل منها هويتها المميزة ومرجعيتها الخاصة، ومن ثم انغماسها في الحقل السياسي لتتنامى على اثر ذلك ظاهرة التخندق والانكفاء على الذات بين المكونات المجتمعية العراقية بشكل عمّق من ازمة المواطنة والهوية الوطنية العراقية، ويمكن القول ان تفاقم الفساد داخل الدولة، وهجرة العقول العلمية، وضعف تطبيق القانون وغياب هيبة الدولة والاحباط والتخلف

التعليمي والثقافي لطبقة كبيرة في المجتمع، شكل كل ذلك اسباباً ادت الى غياب المشاركات السياسية الواعية واضعفت المواطنة واثرت على الوحدة الوطنية بشكل كبير.

٥- شعور الفرد العراقي بأنّه مغيب ولا وجود له اصلاً في سلم أولويات الدولة، وأن مصالحه وحقوقه كمواطن غير متوفرة ولا يُعتنى بها، أثر ذلك بشكل كبير على انتمائه الوطني وفقدان الشعور بالمواطنة، وعلى ما يبدو، فإنّ هذا الموروث التاريخي المتراكم من الاستبداد وثقافة الخضوع قد انتقل – بشكل عفوي – الى الثقافة العامة للمجتمع وانغرز في العقل الجمعي العراقي، ليجعل السمة الأساسية للثقافة المجتمعية العراقية بأنّها ثقافة سلبية تجاه القضايا العامة أو المصالح الوطنية، الأمر الذي ادى الى تعطيل التوجه نحو بناء هوية وطنية عراقية، رغم ادراك الجميع بأنّ ثقافة المشاركة هي احدى الأدوات المهمة في بناء وتطور أي مجتمع، الذي أساسه الرئيس هو الاتفاق بين أبناء المجتمع العراقي على شكل العملية السياسية، والتزام النخب بعدم تجاوزها لحدود السلطة بما يؤسس ديمقراطية سليمة، حتى بات التحدي الأكبر الذي يواجه الشعب العراقي في الوقت الحاضر بشأن موضوع الدولة لا يتمثل في عملية بناء أجهزة الدولة ومؤسساتها فحسب، ولكن في اعادة تأسيس مفهوم الدولة في وعيهم وثقافتهم السياسية(٢٢) .

٦- مقابل ذلك مازال الأداء الحكومي في العراق دون المستوى المطلوب فيما يتعلق بالمواطنة وحقوقها وحرياتها، فما زال معدل البطالة بين صفوف الموطنين بارتفاع مستمر مقابل ارتفاع معدلات الاسعار وتردي الخدمات التي اصبحت الشغل الشاغل للمواطن العراقي، فما يحصل في العراق حالياً يؤكد عمق الأزمة المتفاقمة بفعل الشعور المتزايد لدى غالبية ابناء الشعب العراقي بتقصير وفشل مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها مجلس النواب الذي من المفترض انّه يمثل ارادة الشعب، وكذلك الحكومة التي ينبغي ان تتصدى لمهمة تحويل التشريعات لا سيما تلك التي تصب في خدمة المواطن الى واقع ملموس، حتى السلطة القضائية لم تسلم من التقصير في مجال خدمة المواطن ، وبالنتيجة لا زال الشعب العراقي يعاني وعلى جميع الأصعدة.

٧- وقدر تعلق الأمر بالأداء الحكومي يمكن القول انه كان بعيد كل البعد عن دوره في تعزيز الوحدة الوطنية وتنمية روح المواطنة الحقيقية في المجتمع، ففي المجال السياسي يمكن الاشارة هنا الى الصراع الكبير والطويل على المناصب بين السياسيين العراقيين، ومحاولة كل كتلة أو كيان الحصول على اكبر قدر من المناصب، فلا يتم تشكيل الحكومة الا بعد مرور اربعة أو خمسة اشهر على الانتخابات بسبب التنافس والصراع المرير على المناصب والحقائب الوزارية، اما في المجال الأمني خاصة في ظل هذه الظروف الصعبة التي يمر بها العراق، اذ يعيش المواطن وضعاً امنياً غاية في الصعوبة بعد سيطرة الجماعات المسلحة على اجزاء من محافظات (نينوى، صلاح الدين، كركوك، الانبار، وديالى) ، ادى ذلك الى هجرة الكثير من العوائل من اماكن سكناها والعيش في مخيمات اللاجئين في ظل الظروف القاسية التي يعيشونها في تلك المخيمات، اما في المجال الخدمي فإنّه ليس الأفضل حالاً من المجالات الاخرى، اذ يشهد المجتمع نقصاً كبيراً في الخدمات المقدمة للمواطنين، هذا الامر الذي ادى الى دفع بعض مكونات الشعب العراقي الى المطالبة بالانفصال واعلان دولة خاصة بهم (وهنا نتحدث عن الكرد الذين يريدون الانفصال عن العراق وتأسيس الدولة الكردية) ، ومطالبة مكون اخر بإعلان اقليم (وهنا نتحدث عن السنّة، الذين يريدون انشاء اقليم خاص بهم في محاولة لتحسين أوضاعهم)، حتى الشيعة لم يكن حالهم بأفضل من ذلك، اما المكونات الاخرى من المسيحين والايزيديين والشبك والتركمان وغيرهم فقد تعرضوا للكثير من الظلم من قبل الجماعات المسلحة وأيضا من ضعف أو تقصير ممثليهم، ففي ظل هذا الوضع القاسي والصعب وفي ظل سياسة الحكومة تجاه الشعب كيف يمكننا الحديث عن مواطنة حقيقية، وكما ذكرنا سابقاً ان المواطنة هي حقوق وواجبات، واهم الحقوق التي يجب ان يتمتع بها الانسان هي الحق في الحياة، فالحقوق مسلوبة والحريات مضيق عليها والخدمات لم تصل للمستوى المطلوب خاصة ونحن نعيش في واحد من اغنى بلدان العالم.

٢- التخلف العلمي والثقافي

إنّ عملية التنشئة السياسية الاجتماعية، هي ذلك النشاط السياسي الذي يهتم بتعليم القيم السياسية المتحضرة

والمعاصرة ويجب أن تكون عملية مستمرة يتعرض لها الفرد طيلة حياته وبدرجات متفاوتة(٢٣)، فتؤثر بشكل كبير على عملية التحول الديمقراطي لما لها من أهمية في تنمية وتطوير المجتمع واستقراره من خلال خلق مجتمع متماسك واعٍ لحقوقه وواجباته وقادراً على اداء دوره في المجتمع، وايضاً تعمل على رفع الوعي السياسي لأفراد المجتمع ليتسنى لهم معرفة حقوقهم السياسية والقيام بواجباتهم(٢٤)، تبرز عملية التنشئة الاجتماعية السياسية في دورها الكبير في عملية المشاركة السياسية من خلال ما تقدمه من توعية للأفراد لتحديد سلوكهم السياسي الذي يتحدد من خلالها، اذ ان طبيعة القيم التي يحملها الأفراد نتيجة للتنشئة السياسية الاجتماعية تنعكس في وعيهم السياسي ، ونوعية ثقافتهم السياسية التي يحملونها، وكيفية استجابتهم للموضوعات السياسية التي تطرحها، ومن خلال ذلك يتضح دورهم ومشاركتهم في الحياة السياسية. ولكون الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العراق تتفاعل بقوة مع المشاكل السياسية، ولأجل تحقيق تنمية سياسية ناجحة لابد من تصحيح تلك المشاكل والتعامل معها بصورة ايجابية ، فقد مرَّ العراق منذ عام ٢٠٠٣م، بظروف اجتماعية وسياسية مضطربة أثرت بشكل واسع على الواقع التعليمي والثقافي فيه، ومن اهمها تفاقم وجود الأمية والتخلف لأفراد المجتمع وفقد العديد من الشباب مواصلة تعليمهم بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية واضطرارهم للعمل لتأمين العيش الكريم، بل إن بعضهم قد حُرِم من التعليم أصلاً واصبحوا يجهلون القراءة والكتابة فانقطعت صلتهم بالتطورات العلمية والثقافية والتكنولوجية أساساً(٢٥) .

يعاني العراق من أزمة تخلف في جميع القطاعات لاسيما التعليمية والصناعية والزراعية مما ادى الى انعكاس هذا التخلف سلباً على واقع التنمية فيه وان إرادة التنمية لدى الجمهور كانت متخلفة وضعيفة، مما شكل ذلك عائقاً امام تحقيق التنمية في العراق(٢٦)، وضمن اطار مبادرة محو الامية في العراق اطلق الاستراتيجية الوطنية لمحو الامية في العراق للأعوام ٢٠١١-٢٠١٥م، وكان هدفها تقليل نسبة الامية والحد منها وكلفت وزارة التربية بالتعاون مع منظمة اليونسكو الى دعم جهود ومساعي الحكومة العراقية التي تهدف الى بناء وتطوير استراتيجية وطنية لمحو الامية وكانت غايتها تقليل الأمية بنسبة ٥٠٪ على جميع المستويات بحلول عام ٢٠١٥م (٢٧) ، الا ان هذه المبادرة لم تستطع الوصول الى غايتها وذلك بسبب عدم استقرار الاوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية التي حدثت في العراق ومن اهمها احداث داعش وما نتج عنها من تداعيات من نزوح للعوائل وتخلف الاطفال والشباب عن المدارس ونشوء ثقافة العنف والحرب والتدمير الذي وقف امام البناء التنموي للمجتمع والدولة، ومن بين اهم الوسائل المهمة لحل ازمات التنمية هو الوصول الى مجتمع متحضر وخالٍ من الأمية.

٣- استلاب الانسان العراقي

شهد العراق منذ العام ١٩٨٠م، والى الآن أوضاعاً غير طبيعية، تمثلت في الحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال والابادة البشرية للشعب عن طريق تفجيرات مستمرة، رافقها انهيار مؤسسات الدولة وحل الجيش العراقي، وسقوط مدن بيد تنظيم داعش، فضلاً عن التهجير والقتل على الهوية والعيش في الخيام في الصحراء تحت درجة حرارة أكثر من (٤٨) درجة مئوية صيفاً، وتحت الصفر شتاءً، ومما لا شك فيه، وفي ظل تلك الأوضاع القاسية يحدث انهيار في مؤسسات الدولة، وهو ما يدفع الى عدّ العراق دولة فاشلة؛ وذلك بسبب فشل السلطة في تحقيق وتوفير الحماية والأمان للمجتمع، عبر إرساء دعائم السلام الداخلي، وكذلك توفير السلام الخارجي للمجتمع لتطمينه من عدم تعرضه الى خطر خارجي، فضلاً عن العمل على تحقيق التقدم والافادة منه في تكامل وازدهار المجتمع، وكذلك الحصول على الرفعة والعزة والعظمة للمجتمع، أضف الى ذلك ضعف أو غياب القانون، وذلك يعني غياب مجموعة قواعد السلوك التي تتضمن الاجبار في السير عليها، ويقصد من تلك القواعد سيادة النظام والعدالة في العلاقات الاجتماعية.

تلاعبت تلك العوامل بالنفس البشرية العراقية، ومن أعراض ذلك ملاحظتنا تغير القيم الأساسية للمجتمع، كالصدق والامانة والتسامح والتعاون، وغيرها من الصفات الانسانية، وان القيم كما يصفها علماء النفس بأنّها عمليات عقلية

تتضمن اصدار احكام يتعلمها الفرد في محاولته تحقيق التوازن في علاقاته الاجتماعية ، وان القيم تتطور عبر مراحل من الطفولة الى الرشد؛ اذ تبدأ بمرحلة ما قبل الأحكام الخلقية، وتنتهي بمرحلة تطوّر الضمير الشخصي لدى الفرد وقيّمه الخاصة به، وإدراكه أنّ ما هو صحيح أخلاقياً قد لا يكون بالضرورة صحيح قانونياً(٢٨) ، أما مصادر اكتساب القيم فهي الأسرة أولاً، تليها المدرسة والمجتمع والافراد ووسائل الثقافة و الاعلام، وتعطي بالنهاية منظومة قيم منسّقة ومتماسكة.

اذا علمنا أن تعرض الفرد ولفترات ليست بالقصيرة لحالات الخيبة والاحباط والحرمان وفشله في الوصول الى طموحاته، يتطلب منه وعي وصبر بمستويات عالية للسيطرة على مشاعر الغضب والقلق، وعندها ندرك حجم المعاناة القاسية التي عاشها ويعيشها الانسان في العراق، والتي تسرّبت الى روحه وسلوكه، وبالخصوص في الوقت الحاضر.

عندما يعجز الفرد الواعي عن تغيير واقعه، حينها يشعر بالاستلاب وقد تتولد لديه نزعه نفسيه للانكفاء والانعزال، ومثال ذلك : المثقفون والاختصاصيون ، الذين اضطروا أحيانا كثيرة الى الهجرة أو الانكفاء على الذات واللامبالاة تجاه الأحداث الاجتماعية(٢٩) ، ومن الممكن أن يعبّر عن حالة الاستلاب تلك بنوع من أنماط السلوك المنحرف وغير المألوف، بما في ذلك سلوكيات عدوانية أو اجرامية أحيانا(٣٠) .

كما إنّ الاختلال الوظيفي المبكر في العائلة، والمتمثل بغياب أحد الوالدين مثلا، ينعكس على سلوك الفرد الذي يعتمد على الانماط الثقافية العائلية الأولى، وكذلك على خبرات الطفولة المستمدة من المجتمع، اذ يمكن للصعوبات التي يعيشها الفرد في مرحلة التأهيل العائلي المبكر أن تتدخل في انضاج اشكال الولاء والالتزام الاجتماعي النهائي، ففي الاوضاع العائلية السلبية يعيش الفرد نوعاً من السخط الاجتماعي، ويعبّر عنه أكثر على شكل استلاب شخصي وحالات اشكالية من التذويب أو الشعور بالذنب(٣١) .

ينعكس الشعور بالسخط الاجتماعي في صورة الاستلاب الشخصي الذي يعني غياب التكيّف الاجتماعي، والذي من ضمنه الولاء السياسي، وذلك مع غياب التماسك الاجتماعي الأوّلي ، الذي يعيشه الفرد ضمن العائلة الأساسية، ومن ثم بما يمر به بعد ذلك من خبرات وتجارب وسط المجتمع قبل المراهقة(٣٢) . وقد يولّد الاغتراب شعوراً بالرضوخ، والذي يعدّ من النتائج المتوقعة للاغتراب، حيث يختار المغترب الرضوخ والقبول بالأمر الواقع بدل الانسحاب(٣٣).

. أضف الى ذلك، عدم الاستقرار السياسي والأزمات الاقتصادية، وفقدان المكانة الحقيقية بالعمل والتي تتناسب مع كفاءة الفرد، وتقدّم الانتهازيين غير الأكفاء بطرق غير مشروعة، أو بالتهجير الطائفي، او بالهجرة خارج البلد، أو بالضحايا التي تذهب نتيجة التفجيرات المستمرة والقتل على الهوية والخطف والفدية واغتصاب املاك الغير بسبب طائفي أو ديني أو اثني، كما أن الاحتلال الذي يولّد الشعور بفقدان الكرامة.. كل ذلك يولّد شعوراً بالاستلاب، وهو ما يؤدي الى شعور الفرد بالاغتراب؛ نتيجة تعرّض الفرد الى ازمات نفسية، أثرت كثيرا على سيكولوجية الفرد العراقي .

الخاتمة:

١- يمكن القول أن المواطن العراقي يتأثر بعوامل عدّة تسهم في صناعة وتشكيل وتوجيه سلوكه السياسي ولاجتماعي

٢- يمكن تعزيز مفهوم المواطنة لدى الفرد العراقي من خلال تكريس مبدأ المساواة والعدالة بين جميع المواطنين العراقيين ويوفر آفاقاً وفرصاً واسعة للتعايش السلمي.

٣- الاستلاب الذي يعانيه الانسان العراقي الذي يعي التباين هو نتيجة طبيعية للانهيار الامني وضياع الثروات وغياب القيم الاساسية لبناء الانسان والوطن مما ادى الى غياب التكيف الاجتماعي وضعف التماسك المجتمعي .

٤- الاحباط عند الفرد العراقي المعاصر، وخيبة الامل والحرمان من حقوق المواطنة الأساسية والفوارق الاجتماعية والاقتصادية كل ذلك سبب حالة الإنكفاء إلى الذات وعدم الاهتمام بالمصالح العامة وضعف روح المواطنة .

الهوامش :

(١) فلسفة الدولة ، د. منذر الشاوي، عمان ، دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ٢٩

(٢) المرجع نفسه ، ص ٨١١

(٣) المفهوم اللغوي لكلمة دولة (state) في اللغة الأوربية (Dawla) في اللغة العربية تنطوي على استقرار الموقع وتقلبات السلطة والحظوظ. وفي المفهوم الديني الثقافي في التقليد الاسلامي يكون أهم من أي مفهوم للدولة والنظام السياسي. وهو ما يقود إلى مشكلة الولاء والانتماء والوفاء للدولة دون غيرها. ومن الأمثلة على ذلك قول؛ الأيام دول ، وتأتي من التداول. وكقول الشاعر، هي الامور كما شاهدتها دول – من سرّه زمن ساءته أزمان . وهنا تتجلى فكرة الوطن.

(٤) ظل الحقيقة، حسن البزاز ، عمان ، ط٢ ، ٢٠١٣، ص٢٠

(٥) النموذج العراقي خطر يتهدد النظام العربي، احمد فهمي، مجلة البيان، السنة الخامسة والعشرون، العدد ٢٧١ ، ربيع الاول /مارس، ٢٠١٠ ، ص ٣٧.

(٦) العملية السياسية ، لطفي حاتم، الاكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك، ٢٠١٢، ص ٩٥

(٧) فلسفة الدولة، منذر الشاوي، دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢ ، ص ١٦٢

(٨) تقول مجلة الجغرافية الوطنية الصادرة في كانون الأول / ديسمبر ١٩١٤، رقم (٦) ص ٥٦٣، بأن التفاوت في التكوين العرقي والمذهبي في العراق يؤدي الى حالة التوازن السلمي ومن الأمثلة التي ذكرت مثلاً، أن تكون نفوس بغداد في ذلك الوقت : المسلمين النّة ١٢٠،٠٠٠ ، الشيعة ١٥،٠٠٠ ، اليهود ٤٠،٠٠٠ ، الكلدانيين ١،٤٠٠، الاشوريين ١،٢٠٠، الهندوس ٧٥٠، الاوروبيون ٤٠٠ .

(٩) الاختيار والسيطرة على العالم أم قيادة العالم ، برجينسكي ، ص ٦٤–٦٥

(١٠) بين التصويت والعزوف مسارات الثقة السياسية في الانتخابات السياسية العراقية المقبلة ٢٠٢١م، علي احمد عبد مرزوك، دار امنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١، ص ٦٥–٧٠

(١١) دراسات في علم الاجتماع السياسي ، علي احمد المعماري، دار غيداء للنشر، عمان ٢٠١٥م، ص ٢٧٥

(١٢) المرأة والدور السياسي: دراسة سوسيولوجية مقارنة في ضوء التجارب العالمية العربية ، عبد السلا بغدادي، ٢٠١٠، ص ٥١

(١٣) المتغيرات المجتمعية وأثرها في المرأة العراقية، نوري سعدون عبد القيسي، مجلة دراسات اجتماعية، ع٣٦، ٢٠١٦، ص ١٤١

(١٤) المرأة العربية والتغيير السياسي، وصال نجيب العزاوي، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان ،٢٠١٢، ص٣٦

(١٥) جمهورية الخوف، كنعان مكية ، دار الجمل، بغداد، ط١، ٢٠٠٩، ص ١٤٢–١٤٤.

(١٦) السياسة والعلاقات الدولية، النظم السياسية والسياسات العامة ، راض غازي فارس ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، اطروحة دكتوراه، ٢٠١١، ١٣١– ١٣٤.

(١٧) الثقافة السياسية في المجتمع العراقي دراسة انثربولوجية، نصير فكري ذياب الربيعي، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ٢٠١٤، ص ١٥٢

(١٨) الشروط النفسية والاجتماعية للتوجهات والسلوكيات السياسية، رعد حافظ سالم ، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، ط١، ٢٠١٢م، ، ص ٨٨

(١٩) العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية ، عبد الجبار احمد عبد الله، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١٠، ص ٢٠٢

(٢٠) التعايش السلمي في العراق: ضمانات النجاح وآليات التفعيل، امل هندي الخزعلي، اعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة السليمانية ، ٢٠١١، ص ١٨٤

(٢١) مأسسة السلطة وبناء الدولة– الامة (دراسة حالة العراق)، وليد سالم محمد، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١٤ ، ص٢٥٧

(٢٢) التحولات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص، مجموعة باحثين، مركز الخليج للأبحاث ، دبي، ٢٠٠٥م، ص١٨

(٢٣) التنشئة الاجتماعية السياسية والتحول الديمقراطي في العراق، ياسين البكري و هالة كريم تركي، ط١، بغداد ، دار الشؤون الثقافية، ٢٠١٣، ص ٤٣

(٢٤) المرجع نفسه، ص ٢٢٨–٢٢٩

(٢٥) اشكالية العلاقة بين الامية والتنمية في المجتمع العراقي، مثال عبد الله العزاوي، دراسة اجتماعية تحليلية، مجلة اداب الفراهيدي، بغداد، جامعة تكريت، كلية الآداب، ع ١٧، ٢٠١٣، ص ٢٦٨

(٢٦) المرجع نفسه ، ص ٧٠–٧٢

(٢٧) المرجع نفسه ، ص ٢٧٤

(٢٨) علم الاجتماع السياسي، فيليب برو، الشبكة العربية للابحاث والنشر ، ٢٠١٤م، ص ١٠٢
(٢٩) الشخصية العراقية المظهر والجوهر، قاسم حسين صالح، العراق ، بغداد، ضفاف للطباعة والنشر، ص ١٠٣.
(٣٠) علم النفس السياسي، عبد اللطيف محمد خليفة، دار غريب للطباعة والنشر،، القاهرة، ط، ١،٢٠٠٨ ، ص ١٠٨
(٣١) دراسات في سايكولوجية الاغتراب، عبد اللطيف محمد خليفة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٥٦
(٣٢) المرجع نفسه، ص ٢٥٨-٢٥٩
(٣٣) علم النفس السياسي ، ص ١٠٧-١٠٨

المصادر والمراجع:

١- فلسفة الدولة ، د. منذر الشاوي، عمان ، دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع،٢٠١٢.
٢- النموذج العراقي خطر يتهدد النظام العربي، احمد فهمي، مجلة البيان، السنة الخامسة والعشرون، العدد ٢٧١ ، ربيع الاول /مارس، ٢٠١٠.
٣- بين التصويت والعزوف مسارات الثقة السياسية في الانتخابات السياسية العراقية المقبلة ٢٠٢١م، علي احمد عبد مرزوك، دار امنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١ .
٤- دراسات في علم الاجتماع السياسي ، علي احمد المعماري، دار غيداء للنشر، عمان ٢٠١٥م.
٥- المرأة والدور السياسي: دراسة سوسيولوجية مقارنة في ضوء التجارب العالمية العربية ، عبد السلا بغدادي، ٢٠١٠.
٦- المتغيرات المجتمعية وأثرها في المرأة العراقية، نوري سعدون عبد القيسي، مجلة دراسات اجتماعية، ع٣٦، ٢٠١٦.
٧- المرأة العربية والتغيير السياسي، وصال نجيب العزاوي، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان ،٢٠١٢.
٨- جمهورية الخوف، كنعان مكية ، دار الجمل، بغداد، ط١، ٢٠٠٩.
٩- السياسة والعلاقات الدولية، النظم السياسية والسياسات العامة ، راض غازي فارس ، جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية، اطروحة دكتوراه، ٢٠١١.
١٠- الثقافة السياسية في المجتمع العراقي دراسة انثربولوجية، نصير فكري ذياب الربيعي، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ،كلية الآداب ، ٢٠١٤ .
١١- الشروط النفسية والاجتماعية للتوجهات والسلوكيات السياسية، رعد حافظ سالم ، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، ط١، ٢٠١٢م.
١٢- العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية ، عبد الجبار احمد عبد الله، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١٠.
١٣- التعايش السلمي في العراق: ضمانات النجاح وآليات التفعيل، امل هندي الخزعلي، اعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة السليمانية ، ٢٠١١.
١٤- مأسسة السلطة وبناء الدولة- الامة (دراسة حالة العراق)، وليد سالم محمد، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠١٤.
١٥- التحولات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص، مجموعة باحثين، مركز الخليج للأبحاث ، دبي، ٢٠٠٥م.
١٦- التنشئة الاجتماعية السياسية والتحول الديمقراطي في العراق، ياسين البكري و هالة كريم تركي، ط١، بغداد ، دار الشؤون الثقافية، ٢٠١٣.
١٧- اشكالية العلاقة بين الامية والتنمية في المجتمع العراقي، مثال عبد الله العزاوي، دراسة اجتماعية تحليلية، مجلة اداب الفراهيدي، بغداد، جامعة تكريت، كلية الآداب،٢٠١٣.
١٨- علم الاجتماع السياسي، فيليب برو، الشبكة العربية للابحاث والنشر ، ٢٠١٤م.
١٩- الشخصية العراقية المظهر والجوهر، قاسم حسين صالح، العراق ، بغداد، ضفاف للطباعة والنشر.
٢٠- علم النفس السياسي، عبد اللطيف محمد خليفة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط، ١،٢٠٠٨.
٢١- دراسات في سايكولوجية الاغتراب، عبد اللطيف محمد خليفة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة،٢٠٠٣.
٢٢- ظل الحقيقة، حسن البزاز ، عمان ، ط٢ ،٢٠١٣.
٢٣- العملية السياسية ، لطفي حاتم، الاكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك،٢٠١٢.
٢٤- فلسفة الدولة، منذر الشاوي، دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.

Website address

White Dome Magazine

Republic of Iraq

Baghdad / Bab Al-Muadham

Opposite the Ministry of Health

Department of Research and Studies

Communications

managing editor

07739183761

P.O. Box: 33001

International standard number

ISSN3005_5830

Deposit number

In the House of Books and Documents (1127)

For the year 2023

e-mail

Email

off reserch@sed.gov.iq

hus65in@gmail.com

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٨)
السنة الثالثة صفر الخير ١٤٤٦هـ آب ٢٠٢٥م

General supervision the professor
Alaa Abdul Hussein Al-Qassam
Director General of the
Research and Studies Department editor
a . Dr . Sami Hammoud Haj Jassim
managing editor
Hussein Ali Muhammad Hassan Al-Hassani
Editorial staff
Mr. Dr. Ali Attia Sharqi Al-Kaabi
Mr. Dr. Ali Abdul Kanno
Mother. Dr . Muslim Hussein Attia
Mother. Dr . Amer Dahi Salman
a. M . Dr. Arkan Rahim Jabr
a. M . Dr . Ahmed Abdel Khudair
a. M . Dr . Aqeel Abbas Al-Raikan
M . Dr . Aqeel Rahim Al-Saadi
M. Dr.. Nawzad Safarbakhsh
M. Dr . Tariq Odeh Mary
Editorial staff from outside Iraq
a . Dr . Maha, good for you Nasser
Lebanese University / Lebanon
a . Dr . Muhammad Khaqani
Isfahan University / Iran
a . Dr . Khawla Khamri
Mohamed Al Sharif University / Algeria
a . Dr . Nour al-Din Abu Lihia
Batna University / Faculty of Islamic Sciences / Algeria
Proofreading
a . M . Dr. Ali Abdel Wahab Abbas
Translation
Ali Kazem Chehayeb